

المحاضرة الثانية: نشأة النظام الاقتصادي الدولي

يتطلب الحديث عن واقع الاقتصاد الدولي، تركيزاً معمقاً في البحث عن بؤادر نشأته وتحليل مجالات نشاطه والفواعل التي تتمحور حولها العملية الاقتصادية الدولية، والقواعد والضوابط القانونية التي تضبط سلوك وممارسات فواعل الاقتصاد الدولي، وكذا البحث في أسباب وظروف التحول صفة (الدولية) للاقتصاد إلى العالمية. كل هذه المحطات سيتم التفصيل فيها في العناصر الموالية.

أولاً: نشأة النظام الاقتصادي الدولي

إن الباحث في تطور النظام الاقتصادي الدولي، يلاحظ أنه لم يكون وليد الصدفة، وإنما كان نتاج لمحطات تاريخية كبرى أسهمت في تبلوره في صرته الحالية. إلا أن الكثير من الباحثين ينفون الممارسات التجارية والاقتصادية التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية، ليؤسسوا بذلك الانطلاقة الفعلية لنشأة النظام الاقتصادي الدولي.

إذ كان هذا التصور يبرر موقفه من إلغاء صفة النظام على الاقتصاد الدولي قبل الحرب العالمية الثانية، من خلال التركيز على الطبيعة الفوضوية التي للاقتصاد الدولي قبل هذه المرحلة التي تميزت ببروز النزعة الإمبريالية الاستدمارية التي تهيمن وتسيطر على خيرات وثروات البلدان المستعمرة من خلال استخدام القوة. كما أنه ينفي صفة النظام أو التنظيم على الممارسات والمبادلات التجارية التقليدية بين الإمبراطوريات والممالك في فترة سابقة لأنها كانت تقوم على المعاملات التجارية البسيطة كالمقايضة والمبارزة التي من لا تعطي القيمة الحقيقية للسلع. بالإضافة إلى ذلك أنهم يركزون على غياب المؤسسات الدولية ذات الطابع الاقتصادي التي تفرض القيود والقواعد والقوانين التي تنظم الاقتصاد الدولي.

ومن هنا يمكن القول بأن بؤادر نشأة صفة التنظيم للاقتصاد الدولي، كان يتزامن مع ظهور المؤسسات الاقتصادية الدولية، التي تعتبر بمثابة الأجهزة فوق دولانية تسهر على تنظيم وتسيير الاقتصاد الدولي وحل المنازعات الاقتصادية بين الدول بشكل ودي دون الدخول وفي صراعات النزاعات باستخدام القوة. كما تعتبر هذه المؤسسات بمثابة الآليات والميكانيزمات التي يرتكز عليها النظام الدولي.

1- المؤسسات الاقتصادية الدولية

جاءت المؤسسات الاقتصادية الدولية كاستجابة للعديد من الجهود الفكرية للباحثين وذلك رغبة العديد من الدول في تجسيد أفكار الباحثين على أرض الواقع. وكان قوام هذه الجهود الفكرية يتبلور في الحد من النزعة الانفرادية للدول لتحقيق مصالحها المطلقة دون التركيز على المصالح النسبية هذا من جهة. ومن جهة أخرى، البحث عن أسباب الصراعات والنزاعات والحروب الدولية التي تتمثل في المنافسة الشرسة من خلال الهيمنة على البلدان الضعيفة والغنية بالموارد الأولية. ومن جهة أخرى الاجتهاد في خلق مؤسسات فوق دولانية تكون شبيهة للمؤسسات الداخلية في الدولة التي تسهر على فرض النظام العام ورضوخ الأفراد

لسلطتها من أجل الحفاظ على النظام العام داخل الدولة. ومن هنا جاء تصور هذه المؤسسات الدولية التي توكل لها مهمة فرض النظام الدولي ورضوخ الدول لسلطتها من أجل إرساء النظام الدولي.

2- بروز المجموعات الاقتصادية الدولية

كاستجابة الدول لمحاولة تكثيف جهودها لتنظيم العلاقات الاقتصادية في ما بينها، عملت على الدخول في المجموعات الاقتصادية من أجل تطوير التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتعزيز العمل المشترك، بالإضافة إلى ذلك تعمل المجموعات الاقتصادية على توزيع الأدوار وتقاسم الأعباء التي تخلفها الأزمات الاقتصادية.

من بين أبرز المجموعات الاقتصادية التي لها أثر في الاقتصاد الدولي، نذكر منها:

أ- مجموعة الثماني: G8 أنشأت هذه المجموعة بمبادرة فرنسية عام 1975. وكان الهدف منها، مواجهة الأزمة النفطية التي عرفها الاقتصاد الدولي في تلك الفترة. وكان عدد أعضائها سنة 1975 ستة (6) أعضاء متمثلة في كل من (فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، اليابان وإيطاليا) لتنضم كندا إلى المجموعة سنة 1976 وبعدها روسيا ابتداء من سنة 1998 وكان انضمامها بشكل تدريجي.

ب- مجموعة العشرين: G20 تبرز مجموعة العشرين عادة بوصفها منتدى التعاون الاقتصادي الدولي الذي يرمي إلى تقديم حلول مستدامة للتصدي للأزمات الاقتصادية. وظهرت هذه المجموعة كإفراز للأزمة المالية والاقتصادية التي ظهرت سنة 2008. وأعضاء المجموعة يتكونون من (الولايات المتحدة الأمريكية، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا واليابان، المكسيك، كوريا وروسيا، السعودية، جنوب إفريقيا، تركيا، بريطانيا والاتحاد الأوروبي).

3- التكتلات الاقتصادية:

لم تقتصر الجهود الدولية في تنظيم الاقتصاد الدولي على المجموعات الاقتصادية، بل كانت سابقة لها ظاهرة التكتلات الاقتصادية. فهي ظاهرة يتم من خلالها توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية بين البلدان الأعضاء وإلغاء كل القيود التي تعيق المبادلات التجارية وتنقل الأفراد ورؤوس الأموال. وهناك العديد من النماذج الموزعة عبر العالم، من بينها: (الاتحاد الأوروبي، مجموعة الأسيان، مجموعة الإكواس، مجلس التعاون الخليجي...).

ثانيا: الاقتصاد الدولي والتحول من الصفة الدولية إلى العالمية

مع تزايد عدد السكان وارتفاع الطلب على المنتجات والسلع والخدمات، لم تعد الدولة قادرة على القيام بأدوارها في تلبية حاجيات مواطنيها، لأن الإنتاج الوطني يتزايد فقا لمتتالية حسابية، أما حاجيات المواطنين ترتفع فقا لمتتالية هندسية. بالإضافة إلى ذلك ما أحدثته ظاهرة العولمة سهلت انفتاح شعوب العالم على بعضها كما ساهمت في تغيير السلوك الاستهلاكي للأفراد. وبالتالي ما كان يدخل في قائمة الكماليات من المنتجات والسلع بات في الوقت الحالي من الضروريات. كل هذه المعطيات عمقت من الفجوة التي تركتها الدولة في ظل تراجعها. على هذا الأساس أدركت الدول أنه من الضرورة البحث عن فواعل وإشراكهم في

الأدوار التي يمكن من خلالها تغطية العجز والفرغ الذي تركته الدولة. ليظهر المجتمع المدني والقطاع الخاص كشركاء جدد للدولة ينشطون داخل حدودها.

ومع تطور الإنتاج والوطني للقطاع الخاص والجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع المدني، أصبح من الضروري عليهم الانفتاح حول العالم من أجل كسب الخبرات وتطوير الذات وتوجيه نشاطاتهم خارج الحدود الوطنية، وبالتالي أصبحوا شركاء جدد في الاقتصاد الدولي. فالقطاع الخاص الذي كان ينشط داخل حدود دولته التي ينتمي إليها، أصبحت استثماراته تغزو العديد من البلدان لتتغير صفته وتصبح شركات متعددة الجنسيات. والمجتمع المدني كذلك، بعد احتكاكه بالجمعيات المشابهة له في بلدان متعددة، كون تنظيمات عبر دولية لتبرز كأحد الفواعل الجديدة تسمى المنظمات الدولية غير الحكومية.

من هنا، لم تعد الدول لوحدها من تسيطر على المشهد الاقتصادي خارج دودها. وباتت الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية تحتكر الفراغ الذي تركته الدول بعد تراجع أدوارها، وبالتالي أصبح من الضروري تغيير صفة الدولية على الاقتصاد الدولي ليصبح اقتصاداً عالمياً يستوعب مختلف الفواعل التي لا يمكن إغفال أدوارها.

بالإضافة إلى هذا، فإن تزايد فواعل الاقتصاد العالمي أدى إلى تفاقم سلوكيات الفواعل الدولية (الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية، التكتلات الاقتصادية، المجموعات الاقتصادية...) والفواعل غير الدولية (الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية غير الحكومية، الشبكات الإجرامية، شبكات الجريمة المنظمة...) ما أدى إلى تعقد وتشابك هذه الأدوار، ولم تعد بالصورة المبسطة من العلاقات الاقتصادية التي كانت تمارسها الدول فيما بينها.

ثالثاً: الفواعل الجديدة في الاقتصاد العالمي:

في ظل الانفتاح الكبير الذي شهده الاقتصاد العالمية، الذي أصبحت ميزته الأساسية الانفتاح على مختلف الفواعل. هذه الميزة جعل الاقتصاد العالمي غير قادر على التحكم بممارسات وسلوكيات هذه الفواعل الجديدة التي لا تخضع لمنطق القانون الدولي ولا تخضع للمسؤولية الدولية، سوى أنها تسعى لزيادة وتعظيم مصالحها. ومن أهم الفواعل الجديدة غير الدولية التي تلعب أدواراً مهمة في الاقتصاد العالمي نذكر منها ما يلي:

1- الشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات، أحد أكبر وأهم الفواعل غير الدولية تأثيراً على الاقتصاد العالمي. وهذا لما تقوم هذه الشركات من أدوار، فهي تتحمل على عاتقها تزويد شعوب العالم بالسلع والخدمات التي عجزت الدولة على تلبيةها كحاجيات لمواطنيها. إذ تعمل هذه الشركات على توزيع استثماراتها في العديد من البلدان التي تتخذها كأسواق لها أو كمناطق عبور لتصنع منتجاتها فيها نظراً للظروف المواتية للاستثمار في هذه البلدان وتوجه منتجاتها للسوق العالمية. ومن هنا لم تعد هذه الشركة تنتهي للدولة الأم التي نشأت فيها، وأصبح نشاطها ذا بعد عالمي لذا سميت بالشركات متعددة الجنسيات.

ومن أكبر وأهم هذه الشركات الموزعة عبر العالم، نذكر على سبيل المثال، كبريات الشركات التي تهتم بالتكنولوجيا شركة مايكروسوفت، وشركة آبل وشركة سامسونغ وغيرها. والشركات التي تنشط في مجال الأغذية كشركة مراعي، شركة ماكدونالدز، شركة يونيليفر، شركة كوكاكولا، شركة بيبسي .

2- المنظمات الدولية غير الحكومية:

لم تكن الشركات متعددة الجنسيات الفاعل غير الرسمي الوحيد الذي برز على الساحة الاقتصادية، بل عملت المنظمات الدولية غير الحكومية على فرض نفسها لتكون أحد الفواعل المهمة في الاقتصاد العالمي، فهي تهتم بالعمل الرقابي، من خلال تتبع ممارسات ونشاطات كل من الدول وشركات متعددة الجنسيات، وتحديد مسؤولياتها أمام الانتهاكات التي يمكن أن ترتكبها في حق البيئة أو حقوق المستهلكين. ومن بين هذا النوع من المنظمات التي تهتم بتنمية المناطق النائية في العالم وخلق مشاريع إنمائية يمكن من خلالها بعث النشاط الاقتصادي.

3- الشبكات الإرهابية:

عملت الشبكات الإرهابية على فرض نفسها على الاقتصاد العالمي لتكون أحد الفواعل المؤثرين فيه. إذ تقوم الشبكات الإرهابية بالعديد من الممارسات التي تؤثر على الاقتصاد العالمي. على استهداف الشركات الكبرى في العالم واختطاف رعاياها من أجل الحصول على الفدية، وتهديد مصالح الشركات الأجنبية والدول، وبالتالي تصبح الدول التي تنتشر فيها الشبكات الإرهابية مصدر للتهديد، هذا ما يؤدي إلى هجرة الاستثمارات الخارجية وتذبذب في تزويد العالم بالسلع والخدمات. على سبيل المثال نذكر استهداف الميليشيات الحوثية التي تعتبرها السعودية منظمة إرهابية- للمنشآت النفطية السعودية الذي أدى إلى تذبذب في تزويد العالم بالنفط، وهو ما زاد في أسعاره.

4- شبكات الجريمة المنظمة:

تعتبر شبكات الجريمة المنظمة أحد أخطر الفواعل التي تؤثر على الاقتصاد العالمي، نظرا للخصوصية التي تتميز بها والمتمثلة في انتشارها في العديد من البلدان، كما أنه يصعب التحكم فيها نظرا ممارسة نشاطاتها بطرق متخفية ومتعددة. ومن بين النشاطات التي تقوم بها هذه الشبكات (الاتجار بالبشر، تهريب المخدرات، والأسلحة، القرصنة، تبييض الأموال..... وغيرها من الممارسات) التي من شأنها التأثير على الاقتصاد العالمي.